الفصل التاسع من الكتاب تحت عنوان: «الهوية المطموسة، الهوية المرفوضة»، وهو تناول الفلسطينيين في الاردن، وتطوّرات العلاقة بين الطرفين، منذ نكبة العام ١٩٤٨، وصولاً الى أواخر عقد الثمانينات، وما نتج عن هذه العلاقة من ايجابيات وسلبيات خصّت القضية الفلسطينية في العلاقة مع الاردن سلطة وشعباً.

وبـدأ الفصل موجزاً «الميّزات الاساسية للمملكة الهاشمية» وفيها العدد الاكبر من اللاجئين، والفوارق الجوهرية بين ضفتي نهر الاردن، والدور الخاص للجيش الاردني، وطبيعة التركيب الاقتصادي، ومهّد ذلك كله الى الدور الذي قامت به الاغلبية الفلسطينية في تطور المملكة بعد العام ١٩٤٨.

ان البانوراما التي قدمها الكتاب، في الفصل التاسع، جديرة بالاهتمام وهامّة، من أجل فهم الاشكاليات الماثلة في قاع الكيان الاردني ـ وهو بمعنى ما ـ كيان فلسطيني بسبب العدد الكبير من الفلسطينيين الذين يعيشون فيه، ولكن في حقيقة الامر، يبدو الوضع خلافاً لذلك، فالاردن كيان اردني، أو هكذا يراد منه ان يكون حيث ينبغي على الفلسطينيين هناك ان يتحولوا الى أردنيين، بالرغم من أنهم يراوحون ما بين ٦٠ و٧٠ بالمئة من السكان.

ان موضـوع استيعـاب الفلسطينيين في الكيان الاردني أمر أشارت اليه المؤلفة بوضوح عندما تناولت «الجيش الاردني» الذي هو «الدعـامة الاساسية للنظام الهاشمي» وهو، في الوقت عينه، المناط به استيعاب الفلسطينيين، وقد توالت المحاولات منذ أيام غلوب باشا. وأشارت المؤلفة الى الدور الذي لعبه الفلسطينيون في تنمية الاقتصاد الاردني ووضعه على قاعدة احداث تبدّلات دراماتيكية في بنية المجتمع الاردني ودوره.

ولحـظ الفصل التطوّر السياسي لشرقي الاردن من امارة الى مملكة، وجرى التركيز على التطور الخاص للفلسطينيين من خلال احساسهم بالكيانية، بل وعملهم لايجاد صيغ دنيا منها مجسّدة في جمعيات، هو أمر وصل الذروة في أواسط الستينات ـ مترافقاً مع ميلاد م.ت.ف. ومنظمات أخرى منها «فتح» ـ عندما تشكّلت في الضفة الفلسطينية وحدها ٣٠ جمعية خيرية في العام ١٩٦٥، في ما كانت عملية تأسيس الجمعيات أقل من ذلك بكثير، وفي أحسن السنوات (١٩٥٦)، بلغ عدد الجمعيات المشكلة في الضفة ست جمعيات فقط، وهو ما تكرّر في العام ١٩٦٦ (ص ١٦٦).

وقدّم الفصل العاشر عرضاً موجزاً لتطوّر ثلاثة كيانات اجتماعية فلسطينية في الاردن وهي اتحاد النقابات واتحاد المرأة وجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني متناولاً الاول منها تطوّر الحركة العمالية والنقابية منذ ولادة جمعية العمال العربية الفلسطينية العام ١٩٢٥، الى ولادة اتحاد نقابات العمال في الاردن العام ١٩٥٤، والذي هو منـظمـة فلسـطينيـة ليس لأن نسبـة الفلسطينيين أكثر من نصف سكان الاردن، بل لأن نسبة العمال الفلسطينيين هي أكثر من نسبة نظرائهم الاردنيين. وأضافت المؤلفة الى ما سبق حديثاً عن «النساء» وبلورتهن كيـاناً اجتماعياً بدأ مع المحاولات الاولى والعائدة الى العام ١٩٢٩، عندما أسّست جمعية النساء العربيات الفلسـطينيـات، وتـوالت بعـدهـا الجمعيات المتخصّصة، ومثلها مثل المنظمة العمالية التي أسقطت الصفة «الفلسطينية» بعد ضمّ الضفة الى شرقي الاردن، ثم انكفأت الجمعيات عن المساهمة في العمل الوطني مقتصرة على بذل جهود في ميدان الخدمات الاجتماعية، وهو الوضع الذي استمر حتى العام ١٩٦٥، عندما ولد «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية» في أعقاب مبادرة انطلقت من القدس وشملت التجمّعات الفلسطينية في بلدان عربية عدّة؛ وبـذلك سارت الحـركـة النسـائية في اتجاه المساهمة المنظمة في اطار العمل الوطني في نطاق م.ت.ف. والمنظمات المنضوية في اطارها (ص ١٨٣ ـ ١٩٨).

ومثل غيرها من المنظمات التي أقامها الفلسطينيون في الاردن، قامت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، التي يعود أساسها ـ كما تشير المؤلفة ـ الى انها قامت على أساس نواة «خدمات فتح الطبية»، وتحوّلت الى جمعية بفعـل المتـطوعـين الذين انخرطوا في عملها باختصاصات متعدّدة، فصارت مؤسسات مؤهلة لتقديم خدمات للفلسطينيين والاردنيين توازي أوتزيد عن الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث (الانروا) (ص ١٩٩ ـ ٢٠٢).